لم تتم الموافقة على التعديل الدستوري الذي اقترح ، فيما عدا المادة التي سبقت الاشارة اليها . علما بأن معظم المواد المقترحة ، وبالذات المادة الخاصة بانشاء النقابات ، والتجنيد الاجباري ، انما اخذت من الدستور المصري نفسه، الامر الذي يؤكد « معقولية » التعديلات التي اقترحت .

كانت القوانين التي صدرت تنسجم مع التصور المصري للكيان الفلسطيني ، وحدوده في قطاع غزة ، ورغبة الادارة المصرية بعدم تقييد سلطتها في قطاع غزة ، وبمقدار ما اسرعت في تعديل المادة ٢ من الدستور ذلك في ديسمبر ١٩٦٤ تلك المادة التي هي مجرد عنوان ، لا ترجمات عملية مباشرة لها ، فانها قد اهملت كليا الدستور المنقح ، اي انها كانت على استعداد لاجراء تعديلات شرط ان لا تكون لها انعكاساتها العملية المباشرة على صعيد اتخاذ القرار السياسي وغير السياسي في قطاع غزة ، ولو في حدود « المشاركة » فقط كما كان الدستور المنقح يقترح وفي المحصلة النهائية ، فان وجود منظمة التحرير الفلسطينية لم يؤد الى تبديل يذكر في قطاع غزة على الصعيدين الاداري والدستوري ، وبالتالي فان كافة الترجمات العملية لوجود المنظمة في قطاع غزة انما بقيت محكومة بهذا السقف .

كان هنالك اصرار على عدم وجود اداة عسكرية فلسطينية مستقلة في قطاع غزة ، رغم قرار مؤتمر القمة العربي الثاني الذي وافق على انشاء « جيش التحرير الفلسطيني » بشرط ان يخضع العمليات الحربية للقيادة العربية الموحدة ، او القيادة المحلية ، حسبما ترى القيادة العامة ذلك (٤٠) . وعلى ان « تختار المنظمة افراد وضباط هذه القوات من ابناء فلسطين حيثما وجدوا ... و [ان] يكون تشكيل هذه القوات وتسليحها وتدريبها وفق خطة تضعها القيادة العامة الموحدة **بمشاركة** منظمة التحرير الفلسطينية » (٤١) . وعلى الرغم من الاستعداد الذي ابداه الرئيس عبد الناصر « بوضع قطاع غزة وسيناء تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية لانشاء الجيش » (٤٢) ، فقد رفضت قيادة القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، ليس مبدأ تسليم الجيش الفلسطيني للمنظمة فحسب ، بل حتى مبدأ مشاركة المنظمة للقوات المسلحة المصرية في بناء الجيش الفلسطيني . فـ « كل شيء الا استلام جيش التحرير !! كل شيء الا ان يكون للشعب الفلسطيني قوات مسلحة .. مستقلة عن السلطة العربية الرسمية » (٤٣) . ولذا ، حين بحث السيد الشقيري مع الفريق فوزي رئيس الاركان في الجمهورية العربية المتحدة الترتيبات اللازمة لانشاء جيش التحرير في قطاع غزة قال « ان قطاع غزة يقع تحت سلطتنا العسكرية . وانا المسؤول عن انشاء جيش التحرير في قطاع غزة ... (و)